هواء في شبك

(لا تفلح عد الجان فلاح، ولا تسرح عد الجان راعي)

كان الموقف قد تأزم كثيرا بين شناوه ومحيسن، لفترة امتدت الى اسبوعين، فقد اتهم شناوه محيسن، بانه سرق (الاغنام المطفلات)، أي التي ولدت حديثا، و(باعهن قوازي) لاصحاب المطاعم في الولاية، فترك محيسن رعي الاغنام واعتكف في بيته، حتى جاءه إخطار من الشيخ بالحضور، دخل (امحيسن) الى مضيف الشيخ احمود المغامس وسلم فاستقبله الرجال ونهضوا بوجهه الا شناوه فقد استمر في جلسته وكأنه لايراه، تجاوزه امحيسن الى التالي وجلس في مكانه، ليبدأ الشيخ بطرح القضية، ويتوجه بالسؤال الى (امحيسن، بويه امحيسن شنهي قضية الشياه المطفلات؟ فرد امحيسن: شيخنه هنه عشر انعاج، ولدن عشرتهن سوه، ماتن امن الزغار اربعه وظلّن سته، جا آنه ماكلهن)، فصاح اشناوه من مكانه:(شيخنه غير ايخبرني ابموتتهن واشوفهن)، فما كان من امحيسن الا ان يصرخ بصوت عال:(شنهي اعوف الحلال والتهي بالقوازي الزغار، صدك لو كالوا، لاتفلح عد الجان فلاح، ولاتسرح عد الجان راعي)، لتستمر المنازعات بين الملاك اشناوه والراعي امحيسن بعد ان عرض به بقوله ومعنى ذلك: ان الراعي اذا اصبح صاحبا للغنم، فسيتناسى ماكان عليه عندما كان راعيا، فلايرتفع عن كونه راعيا، مضافا الى ذلك انه سيتعب راعي غنمه بتدخله الكثير بشؤون رعايته لمعرفته التامة بها، الشيء ذاته ينطبق على الفلاح الذي يصبح مالكا للارض.

من المؤكد ان اصحاب الصنعة والحرفة هم ادرى من غيرهم باسرارها، ولذا عندما يصبحون في مناصب متقدمة، يتعبون كثيرا الذي يعمل معهم لمعرفتهم التامة بزوايا ودهاليز العمل، وربما يكون هذا سببا في تراجع وتخلف العمل على اعتبار ان لكل عمل نسبة من الاخطاء، التي ربما تكون غير مقصودة، ولكن مع هذا يكون العمل متقنا، والامور تسير بشكل جيد، اما ان يكون مثلا (التورنجي) وزيرا مع احترامنا للمهنة كما حدث في زمان الديكتاتورية، فهذا يؤدي مؤكدا الى الكارثة، وهو الذي حدث عندما استوزر صدام سمير الشيخلي وزيرا، فبدأت منذ ذلك الحين مأساة بناء الدولة في العراق، والنصيحة بالعمل لدى من كان راعيا تدل على ان الراعي سوف ينتظره كثيرا من الجهد والتعب، ولذا يحث على التطور والزيادة وكذلك بالنسبة للفلاح، الذي لايفتأ يفتش عن المشاكل التي تعترض العمل بعين ثاقبة جربت من قبل ورأت الهناة، والذي يحدث حاليا ان البعض ممن لم يجرب العمل في التعليم او الصناعة او يصبح اداريا في مجلس محافظة، وهو كان يعمل عملا بعيدا عن الادارة، فيصبح التلكؤ واضحا وتصبح المنغصات كثيرة، ولذا قالوا قديما:(انطي الخبز الخبازته) لانها تعرف كم رغيفا سيخرج من التنور وكم سيسقط، فهي تعطي النائج مسبقة، وعند اعطائه الى اخرى فستحرق جله وستسقط الباقي، كثيرا مانسمع من مجالس المحافظات انها تطالب وزارة التربية او غيرها بالعمل في عطلة السبت، وهي بحسب ظنها انها ستقدم الافضل، ولاتعلم ان يوما مضافا في الاسبوع شديد الزحام، واجورا جديدة مضافة، وجهدا جديدا لايعطي نفعا سيذهب هباء، فالعراق غير معني بالصناعة، وهو يستورد كل شيء، وسيولد هذا جهدا امنيا ممكن ان يكون راحة للقوات الامنية تستطيع من خلاله ان تستعيد عافيتها، والمضحك في الامر ان مجلس المحافظة البعيد عن التعليم هو الذي يطلب من وزارة التربية ذلك، علما ان الوزارة هي اعلم بان المناهج تسير وفق خطط مدروسة ولاداعي لاضافة يوم جديد يتسبب في ارباك العمل، مع العلم هو مضاف في ايام الامتحانات؛على هذا الاساس واسس اخرى ارى ان نظام مجالس المحافظات نظام قديم يستدعي النظر والتمحيص، مع اشراف حكومي على مهمات هذا المجلس وما مباح له وماهو ممنوع عليه، لان مسؤولياته غير محددة، فتارة للاعمار واخرى للتنظيف وثالثة للتعليم ورابعة للصحة وخامسا للحريات ومحاربتها، ومرة اخرى يلغي عطلة ولاندري عند اية نقطة سيتوقف، ونحن نتألم لاننا لم نسرح مع من كان راعيا، ولم نفلح عند من كان فلاحا.

■ عبدالله السكوتي

دولة القانون تنفي تدخله في أزمة الوزارات الأمنية

بايدن: ربما نستمر في العراق.. الخارجية: الاتفاقية سارية ولا رغبة في بقاء الأميركيين

□ بغداد/اياس حسام الساموك

بينما تلمح زيارة نائب الرئيس الامريكي العراق الى رغبة بلاده في الابقاء على"وجود عسكري محدود"، نفت وزارة الخارجية العراقية امس الجمعة اجراء اي تعديل على الاتفاقية الامنية الموقعة بين البلدين.

وبحث جو بايدن مع المسؤولين العراقيين في بغداد"التقدم"الحاصل عبر تشكيل حكومة شراكة بعد ازمة سياسية استمرت تسعة اشهر ولم تنته فصولها بعد، ملمحا في الوقت ذاته الى"احتمال"بقاء قوة اميركية الى ما بعد العام ٢٠١١.

وقال للصحفيين حول الهدف من الزيارة"انا هنا للاحتفال مع العراقيين بالتقدم الذي حققوه، لقد شكلوا حكومة وهذا شيء جيد". لكنه استدرك قائلا"ما يزال هناك عمل كثير".

وتأتي هذه الزيارة في وقت ينص اتفاق امني على انسحاب تام للقوات الاميركية، قبل نهاية العام ٢٠١١.

لكن مسؤولين من البلدين يطالبون ببقاء قوة اميركية صغيرة خصوصا من اجل تقديم دعم جوي ومساعدة عسكرية. وينتشر حاليا خمسون الف جندي اميركي في العراق.

وتوجه بايدن الى قاعدة فكتوري قرب مطار بغداد للاجتماع بالجنود هناك، وخاطبهم قائلا"ما تفعلونه هنا الآن خلال هذه المرحلة الانتقالية سيضع الحكومة والشعب العراقيين في موضع سيمكنهم من الحفاظ على الانجازات التي كنتم مسؤولين عن تحقيقها".

وختم بايدن قائلا"لكن، المهمة قد تتغير مجددا نهاية العام ٢٠١١، من المحتمل ان نكون في موقع تقديم الدعم كما من المحتمل ان نستمر، في بعض النواحي، في تدريب وتجهيز القوات العراقية".

ونقل بيان عن رئيس الوزراء نوري المالكي قوله خلال الاجتماع ببايدن"هناك ضرورة لتطوير العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات عن طريق تفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجي والبدء بعقد اجتماعات فورية للجنة العليا المشتركة".

واشاد بـ"جهود نائب الرئيس المتمثلة بدعم العراق للتخلص من العقوبات الدولية والخروج من طائلة الفصل السابع"في اشارة الى ثلاثة قرارات اتخذها مجلس الامن في هذا الصدد الشهر الماضي.

وتعود آخر زيارة لبايدن الى العراق الصيف الماضي، عند حضوره انطلاق عملية"الفجر الجديد"في الاول من ايلول الماضي، بعد انتهاء المهمات القتالية لقوات بلاده في العراق، لتبدأ تدريب القوات العراقية.

من جانبها اكدت وزارة الخارجية ان جميع الامور المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية الامنية تجري وفق ما تم الاتفاق عليه ولا توجد اي نية لتمديد بقاء القوات الامريكية الى ما بعد موعد الانسحاب.

وكيل وزير الخارجية لبيد عباوي اشار في تصريح لـ"المدى" إلى انه ما طرح لهذه اللحظة بين الحكومة العراقية والادارة الامريكية هو الالتزام بالاتفاقية وتطبيقها وفق ما هو منصوص عليها، نافيا ان تكون هنالك أي نية لتمديد البقاء الامريكي بعد المدة المنصوص عليها في الاتفاقية الامنية.

واضاف عباوي ان هنالك لجنة عليا مشتركة بين الجانبين مهمتها تطبيق الاتفاقية، وسينبثق عنها لجان عدة في شتى الاختصاصات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكلها ستعمل في اطار الاتفاقية الامنية.

وعن احتمالية تعديل الاتفاقية يقول عباوي"ان هذا الامر يتوقف على طلب من احد الاطراف وموافقة الطرف الثاني له"موضحا ان هذه الامر ليس بالسهل انما يجب ان يقره البرلمان حتى تكون هنالك مفاوضات جديدة لعقد اتفاقية ثانية تعدل الاتفاقية الاولى والتي اذا ما حدث هذا الامر ستعتبر ملغاة".

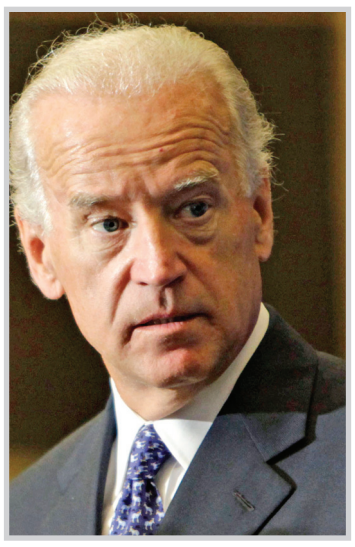
جو بايدن

في حين ذكر التحالف الوطني ان هذه الزيارة تأتي ضمن مجموعة من الزيارات لغرض تأكيد موعد الانسحاب الكامل من العراق.

النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه، قال لـ"المدى"ان هذا النوع من الزيارات سيتكرر في هذه المرحلة خصوصا بعد اقتراب موعد الانسحاب الامريكي من العراق بنهاية العام الحالي، وانها تأتي لتوكيد ان الانسحاب سيكون في موعده وهو ما قاله رئيس الوزراء عقب لقائه ببايدن، بحسب شلاه.

واوضح الشلاه أن من الناحية العملية وعلى الارض بدأت الكثير من القوات الامريكية الاستعداد للرحيل من العراق، معتبرا جميع التصريحات التي تناقض هذا الامر بأن الغرض منها سياسي.

وبشأن هذه التصريحات يعلق شلاه قائلا"ان هذا الكلام اجتهاد شخصي"، مشددا على رفض الاطراف السياسية العراقية لاي تدخل في شؤونه الداخلية سيما الوزارات الامنية، مبينا ان الجانب الامريكي حاول التدخل في وقت سابق في تشكيل الحكومة الا انه فشل في ذلك، الا انه حتى الآن لم يبد اي تدخل في مسألة اختيار الوزارات الامنية.

موصليون قلقون: قادة الجيش عاجزون عن حماية أنفسهم

الشرطة: نحرز التقدم.. لكن الإرهابيين يجدون حواضنهم في الموصل

□ الموصل/ المدى

بعد أيام قليلة فقط من اغتيال المقدم شامل عكلة امر الفوج الاول لطوارئ الشرطة في نينوى بحزامين ناسفين، اعلنت قوات الجيش العراقي احباط محاولة لاستهداف جبر العبد ربو رئيس مجلس محافظة نينوى بحزامين آخرين.

وقبل ذلك بأيام كان مسلحون مجهولون قد استهدفوا د.ابي سعيد الديوجي رئيس جامعة الموصل امام منزله، واصيب بثلاثة رصاصات نقل على اثرها الى المستشفى.

ويرى مراقبون ان هذا التردي الامني ترك علامة استفهام راحت تتنقل في الشارع الموصلي، حول جدوى الاجراءات الامنية المكثفة التي تقيد في احيان كثيرة من حرية المواطنين، في حين أن الوضع الامني باق على تدهوره، حتى ان عمليات الاستهداف باتت تطول المسؤولين أنفسهم، سواءً المدنيين منهم وحتى الامنيين.

المواطن محمد سالم متقاعد يسكن في حي الزهور، بدا مستغربا وهو يتحدث عن الرواية الرسمية لحادث اغتيال ضابط كبير في الموصل، وقال إن شخصين يرتديان حزامين ناسفين دخلا غرفة المقدم شامل امر فوج طوارئ الشرطة الاول، في مقر الفوج الكائن في ملعب الادارة المحلية في الجانب الايمن لمدينة الموصل، وفجرا نفسيهما ليستشهد الضابط ويجرح شرطي، كيف ياترى تم خرق الفوج بكل حراسه وعناصره وجدرانه؟ واذا تمكنوا من ضابط خلف كل تلك التحصينات، فما بالنا نحن المواطنين المساكين.

من جانبه، عزا المهندس المعماري مؤيد ناظم سبب الانعطافة الامنية الاخيرة في مدينة الموصل، الى الضعف في الجانب الاستخباري.

وذكر ناظم ان زرع نقاط التفتيش في كل شارع ومنع ركن السيارات على جوانب الطرق، وتسييج الاحياء السكنية، وغلق الطرق المؤدية الى الاسواق، ومنع دخول الشاحنات قبل الرابعة عصرا الى المدينة، وغيرها من الاجراءات اتضح انها مجرد امور شكلية، لا تحل مشكلة الامن من جذورها، والكل يشعر بان مجرد رحيل القوات عن المدينة، سيعيدها الى الفترة بين اعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ حيث الجثث في الشوارع، وتفجير المنازل يتم في وضح النهار.

لكن احد ضباط الشرطة في الموصل قال للمدى، طالبا عدم الكشف عن هويته ان النشاط الاستخباري فاعل جدا في المدينة، وقد تمكن خلال الفترة الماضية من كشف العشرات من العصابات الارهابية، والمئات من مخازن الاسلحة التي كانت معدة لزعزعة الامن.

لكنه كشف عن وجود حواضن في المدينة للارهابيين، وقال:"اثبتت الوقائع بان هناك من يؤوي المجرمين، ويقدم لهم المساعدة".

من ناحيته، قال الحقوقي نوفل منصور أن عدم التعاون بين قيادة العمليات والحكومة المحلية ربما تسبب بفجوة امنية، لان دور الحكومة المحلية مهم في اعطاء السلطة التنفيذية الممثلة بالاجهزة الامنية المعلومات التي تحتاجها، كما ان عدم اشراك الحكومة المحلية في الخطط الامنية التي تقوم بها هذه الاجهزة، لن تكون مكتملة النجاح مهما كانت دقتها، وناشد نوفل الطرفين، انهاء الخلافات بينها، مع انه يشعر بأن الخلاف الرئيسي ربما يكون في بغداد وليس في الموصل، كون الاجهزة الامنية تتلقى اوامرها من مراجعها هناك، ومع هذا فانه يرى بان التشكيلة الحكومية الجديدة واسناد الوزارات الامنية الى شخصيات جديدة، ربما سيحل المشكلة، ويتكاتف الجميع من اجل مواجهة عدو يتربص بهم، ويتحين الفرصة من اجل الانقاض على الطرفين.

أخرون يرون أن الانقسام السياسي في نينوى، تسبب بجزء من المشكلة الامنية، بسبب مقاطعة ١٦ وحدة ادارية لمجلس محافظة نينوى منذ منتصف عام ٢٠٠٨، وأن مشاكل المحافظة تشبه الى حد ما سلسلة متصلة الحلقات، تحتاج الى حلول متتابعة، وليس الاهتمام بشيء معين وترك الباقي، في حين يؤكد البعض أن الوضع الامني في الموصل تحديداً مقبول، قياسا بسنوات سابقة، وان الموصل بدأت تتنفس من جديد بعد اطلاق عملية ام الربيعين فيها منتصف ايار عام ٢٠٠٨، ويتعين على الحكومة المحلية ان تساند قيادة عمليات نينوى، لا أن تتقاطع معها.

١٥ محافظة تدعو إلى إزالة التباس القانون

بابل: دعوات بحل مجلس المحافظة لغرقه بالتجاذبات وعجزه عن العمل

□ بابل/ اقبال محمد

طالب اعضاء في مجلس محافظة بابل بحل المجلس بسبب عدم قدرته على تقديم الخدمات ووجود التجاذبات السياسية داخله والتي تحد من عمله، الى جانب مطالب مواطني المحافظة بانشاء مشاريع ذات نفع عام.

وقالت أميرة البكري عضوة مجلس المحافظة رئيسة هيئة المستشارين صاحبة مقترح حل المجلس إن التقاطعات مع الحكومة المركزية والوزراء أثرت كثيراً على عمل الحكومة المحلية وعدم وجود صلاحيات كاملة لمجلس المحافظة.

يشار الى ان مؤتمرا عقد في بابل خصص لمعاينة المشاكل التي تعيق عمل مجالس المحافظات وكيفية تنشيطها.

وأشارت البكري في تصريح للمدى امس الجمعة انها قدمت مع (٦) أعضاء مجلس محافظة بابل مقترحا بحله بسبب الاعتقاد بانه مقيد ولا يستطيع العمل.

وتابعت البكري بانها تدعو الحكومة المركزية في بغداد الى أن تحل محل المجلس وان تتولى ادارة شؤون المحافظة.

وبينت ان مشاكل كثيرة تصادف المجلس وتعيقه من اداء عمله وتقديم للخدمات لاهالي المدينة.

وبحسب البكري فان موازنة المحافظة وصلت متأخرة والمصادقة عليها جاءت متاخرة أيضا، ما سبب إرباكا في اعلان المشاريع وتنفيذها.

من جانبه، قال المهندس حامد الملي عضو مجلس المحافظة نطالب بآلية محددة يتم بموجبها حل المجلس، واوضح انها تعتمد، بحسب المقترح، قيام ثلث اعضاء المجلس يطلب الحل للتصويت عليه بالغالبية المطلقة.

وبدا انه يعارض فكرة حل المجلس لقصوره في تقديم الخدمات، بينما يجد ان الامر قانوني ويشترط، فقط، وجود خروقات قانونية ودستورية او فقدان الاعضاء.

وأشار الملي إلى انه يعتقد ان هذا المقترح هو تهرب من المسؤولية لان مجلس المحافظة هو أعلى سلطة رقابية وتشريعية في المحافظة ومن الممكن ان يؤدي دوره بشكل طبيعي.

لكنه لم ينف وجود تقاطعات وتجاذبات سياسية بين قوى المجلس، وقال انها، بالفعل، السبب في عرقلة أعمال المجلس.

وأبدت سهيلة عباس عضو مجلس المحافظة دعمها، لمقترح حل المجلس بسبب التلكؤ الواضح في تنفيذ المشاريع المحالة منذ عام ٢٠٠٨ ولحد الآن من قبل الجهات التنفيذية وعدم محاسبة المقصرين في التلكؤ الواضح في تنفيذها من مقاولين ومهندسين ومشرفين لان هناك بعض الأعمال التي تنفذ الآن فيها أخطاء تصميمية وفنية مثلاً مشروع تبليط طريق القاسم – الكفل، الذي اشارت عباس انه يتم على ارض غير محدولة وبطريقة مخالفة لكل الشروط والتعليمات وهذا طريق مهم في المحافظة، وتابعت:"للأسف لم يحاسب أي مسؤول عن تلك الأخطاء.. وأهالي بابل يطالبوننا بتقديم الخدمات والأعمار".

وقالت فوزية الجشعمي رئيسة لجنة التخطيط ان بعض الاعضاء في مجلس المحافظة قدم مقترحاً لحل المجلس لانهم يعتقدون انهم لم يقدموا أي شيء لابناء المحافظة، واكدت بالقول:"بالفعل.. لم نقدم شيئاً للمحافظة لاننا مكبلون بديون وقرارات اتحادية وقوانين قديمة تحد من عمل المجلس". لكن مازن عبد الكريم رئيس لجنة العلاقات في المجلس قال ان مبرر الدعوة الى حل المجلس هو تحفيز المجلس للعمل بجدية وترك الخلافات بين اعضاء الكتل السياسية والعمل من اجل تقديم افضل الخدمات للمحافظة.

وبين ان الذين قدموا المقترح لا يرغبون ترك المحافظة في فراغ تشريعي ورقابي وهذا سيؤدي الى خلل كبير وان الذين قدموا هذا المقترح هم جادون في خدمة محافظة بابل من اجل تقديم افضل الخدمات وبناء مشاريع جديدة.

على صعيد متصل، نظمت محافظة بابل المؤتمر التشريعي الوطني الثاني الخاص بتعديل قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ بحضور ممثلين عن ١٥ محافظة.

واكد محافظ بابل المهندس سلمان ناصر الزركاني بأن المؤتمر محاولة جديدة لتعديل قانون مجالس المحافظات بعد إن أخذ حيز التنفي، داعيا إلى طرح الثغرات الخاصة بهذا القانون بصور واقعية وبما يخدم المصلحة العامة.

من جانبه، وصف رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد تومان قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ ولد ولادة مشوهة وترك الباب مفتوحا امام الكثير من الاسئلة والاستفسارات التي لم نجد لها جوابا كاملا بل ان الغموض الذي اكتنف نصوصه وفقراته واعطى الذريعة للجهات الحكومية المركزية فسح المجال اما تفسيره بمزاجية.

من جانبها، قالت رئيسة اللجنة القانونية في مجلس بابل احلام راشد ان المؤتمر ناقش التعديلات المقترحة حول تمتع مجالس المحافظات بالشخصية المعنوية وخاصة ان القانون ٢١ لم يتطرق اليها.

يذكر ان المؤتمر ناقش ايضا الاستقلالية المالية لمجالس المحافظات، وان يكون لها الحق في اصدار تشريعات محلية خاصة بها ما يمكنها من ادارة شؤونها المالية والادارية.

وفي شأن آخر بحث اعضاء مجالس المحافظات الـ ١٥ موضوعة اجراء تعديلات على الصلاحيات الخاصة باتخاذ العقوبات القانونية والادارية بحق المدراء العامين وباقي المدراء في المحافظات.

من جهته اوضح رئيس لجنة الاستثمار في مجلس محافظة بابل محمد القانون المشار اليه انفا شرع وفيه الكثير من علامات الاستفهام والفقرات غير المجدية وان مجلس النواب السابق اجرى تعديلات على هذا القانون إلا إنها لم تكن شاملة ولم تأت في صالح المواطن، مضيفا إن في حال تم التعديل على هذا القانون سيكون شاملا لخطوات عمل الحكومات المحلية ومجالس المحافظات كونها تعتمد عليه بشكل كلي بإدارة شؤونها فضلا عن اعتبار هذا القانون ينظم علاقة الحكومات المحلية بالحكومة المركزية.

وأعرب المسعودي عن استغرابه لتعامل الحكومة الاتحادية بطريقة المركزية مع فقرات هذا القانون علما انه ينص على مبدأ اللامركزية الأمر الذي جعل مجالس المحافظات إمام موقف صعب تجاه مواطنيها.

من جانبه أوضح النائب حسين الاسدي عن محافظة البصرة إن هذا المؤتمر والمؤتمرات الأخرى التي أقيمت لهذا الصدد هو مقدمة لمؤتمر عام لمجالس المحافظات سيعقده مجلس النواب خلال الأيام القادمة بعد إن تقوم مجالس المحافظات برفع التعديلات إلى رئيس مجلس النواب للمباشرة بتعديل القانون نظرا لأهميته في تطوير العلاقة بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية.

وبين النائب الاسدي أن القانون يضم العديد من الثغرات القانونية على مستوى تطبيق العلاقة بين مجالس المحافظات والوزارات والتي لازالت العلاقة بينهما في شد وجذب بسبب عمل الوزارات بقوانين سابقة بما يتعارض مع هذا القانون.

من جهته شدد النائب علي الشلاه على ضرورة ان يخرج المؤتمر بتوصيات ترفع الى مجلس النواب لكي يتم التصويت على التعديلات المقترح من قبل مجالس المحافظات.

وشهد المؤتمرالذي انعقد تحت شعار (مجالس المحافظات بين الواقع والطموح) اقامة ٣ ورش عمل في محاور المجالس واجراءات تكوينها وصلاحيات روساء الوحدات الادارية وموضوع الموارد المالية للمحافظات.

بائع تمور في بغداد .. عدسة ادهم يوسف

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون